الحديثة : من الافضل ان تستخدم القوات المسلحة العربية ، الاساليب العلمية والاجهزة والمعدات الحديثة في فرز الجنود والضباط وتحديد اختصاصاتهم ، وذلك حسب قابلياتهم الشخصية . وكذلك استخدام الاجهزة الالكترونية في شؤون التجنيد والتعبئة والاحصاء العسكري ، ورفع مستوى الاجهزة الالكترونية المستخدمة ، في كشف تقدم جيوش العدو ، ورفع مستوى المعدات الالكترونية اللازمة ، لدقة الرماية على العدو ، الامر الذي يرفع كفاية القوات العربية المحاربة . كما يجب استخدام المعدات الحديثة في التدريب العسكري (٥٢) .

جـ - **تنمية الصناعة** : ان تعديل المعدات المستوردة او صنعها في الاقطار العربية يتطلب قيام صناعة عسكرية او ذات صبغة عسكرية في عدة ميادين . ولا يخفى ان انماء الصناعة يرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة العسكرية . ومعلوم ان توسيع الصناعة وتطويرها ذو قيمة اقتصادية ، كزيادة الانتاج والدخل القومي او رفع مستوى دخل الفرد العامل في الصناعة ، فضلا عن ان الصناعة مهمة وحيوية في الحقل العسكري ، وخاصة صناعة الالكترونيات . ودعما لذلك ، ينبغي استحداث دروس في الكليات والجامعات لتطوير الصناعة العسكرية ، وخاصة الكهربائية والالكترونية (٥٣) .

ط - تنسيق بين الصناعتين المدنية والعسكرية: من المعروف ان المؤسسات الصناعية، في الاقطار العربية ، لا تتعاون فيما بينهما ولا تنسق نشاطاتها . وهذا هدر للجهود المبذولة لانماء الصناعة . لذا يجب تنسيق التعاون بين الصناعتين ، المدنية والعسكرية ، وكذلك تنسيق التعاون بين الخبراء المدنيين والعسكريين ، في سبيل تطوير الصناعة بوجه عام ، وصناعة الاسلحة العربية واجهزتها بوجه خاص (٥٤) .

خطوات التنفيذ

بعد ان علمنا كيف يمكننا ان نضع العلم والتكنولوجيا في خدمة المعركة ، فأن الاسئلة التي تتبادر الى الذهن الان هي : كيف يمكن ان نحقق الاقتراحات الواردة سابقا ؟ ما هي الوسائل الواجب اعتمادها لتنفيذها ولانجاحها ؟ ما هي المستلزمات البشرية والفنية والمادية اللازمة لذلك ؟ فمن الملاحظ انه في بعض الاقطار العربية ، ليس المطلوب تقديم مشاريع واقتراحات للاصلاح ، بل المطلوب اكثر من ذلك - تنفيذها . فكم من مشروع او سلسلة اقتراحات بقيت حبرا على ورق ، لم تنفذ . وهناك قطر عربي لم ينفذ الا القليل من خطته الخمسية في خطته السداسية ، وعلى ذلك نعتقد ان انجاح اي مشروع يستلزم التشريع السياسي والتشريع العلمي اللازمين ، ثم يتطلب التوعية العلمية لفئات الشعب ، والطاقات البشرية العلمية والمدربة ، والمؤسسات والهيئات ، فضلا عن الاموال .

أ - **تأمين القرار السياسي** : لعل اول ما نحتاجه في تنفيذ اي مشروع ، هو تأمين القرار السياسي له ، وذلك لتنسيق المؤسسات العلمية والتقنية وتدعيمها وتعزيزها ، حتى تصبح متناسبة مع واقع التحديات العلمية الراهنة ، ومتهيئة لتقبل مستمر للجديد وللمتغير ، وتمكين العلماء والباحثين العرب ايضا من المساهمة الناشطة في مختلف انواع النشاط العلمي والتقني (٥٥) .

ب - **اشراك رجال العلم في التشريع** : ان الحاجة تدعو الى اعتماد التفكير العلمي ، في كل تشريع تقوم به الدولة ، واشراك رجال العلم في هيئات ولجان التشريع كافة ، وعلى المستويات جميعها، وينبغي انشاء رابطة تضم رجال العلم على انواعهم ، تنبثق عنها هيئة علمية ، على اعلى المستويات ، لتؤمن الكفايات العلمية ، التي تحتاج اليها الهيئات التشريعية (٥٦) .

ج - **التوعية العلمية** : لا يخفى ان انجاح اي مشروع يتوقف الى حد بعيد على كسب عطف المواطن العادي ، واثارة اهتمام رجل الشارع بشؤون العلم ، وذلك لتهيئة الجو الاجتماعي المواتي لتطبيق العلم في المجالات العسكرية والدفاعية . لان العلم لا ينجح ، الا اذا كان مفيدا ، وحتى يكون مفيدا ، ينبغي ان تتوفر لدى المواطنين العرب بعض الميول العلمية ، اي الثقافة العلمية للطبقة المتوسطة من